في خطوة تستهدف دعم الكفاءات الوطنية لتولي المواقع القيادية

وزير المالية يصدر قرارات بتعيين 4 مديرين عامين في الوزارة

■ عبدالله أبوشيبة مديراً عاماً لـ «أملاك الدولة».. ومحمد العصيمي لـ «المالية والضريبية»

■ سعد الرشيدي مديراً عاماً لـ «الاقتصادية».. وبدر الصلال لـ «الخدمات العامة والتخزين»

أصدر وزير المالية د.يعقوب الرفاعي قرارات وزارية بتعيين 4 مديرين عامّين بوزارة المالية، في خطوة تستهدف استكمال بناء المنظومة القيادية للوزارة، وتعزيز كفاءة العمل المؤسسي فيها، بما يواكب أولوياتها وخططها الاستراتيجية.

وشملت القرارات تعيين محمد نوح العصيمي مديرا عاما للشؤون المالية والضريبية، وسعد محمد الرشيدي مديرا عاما للشؤون الاقتصادية، وبدر ناصر الصلال مديرا للوزارة.

لشؤون الخدمات العامة وشؤون التخزين ونظم الشراء، وعبدالله حمود أبوشيبة مديرا عاما لشؤون أملاك الدولة.

وتأتي هذه التعيينات في إطار دعم الكفاءات الوطنية لتولي المواقع القيادية، بما يسهم في تطوير منظومة العمل المالي والإداري، والارتقاء بجودة الخدمات، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية

عبدالله أبوشيبة

محمد العصيمي

سعد الرشيدي

بدر الصلال

خلال العام المالي 2026/2025.. بانخفاض 26٪ بواقع 108,4 ملايين دينار

308,59 ملايين دينار تعويضات دفعتها شركات التأمين بالكويت

علي إبراهيم

أظهرت بيانات رسمية حصلت عليها «الأنباء» أن مجموع التعويضات التأمينية المدفوعة في الكويت خلال 2026/2025 تراجع بنسبة 26٪ بما قيمته 108,46 مليون دينار ليصل إلى 308,59 ملايين دينار، مقارنة بـ 417,067 مليون دينار في 2025/2024.

وبلغت قيمة تعويضات التأمين ضد الغير (الإجباري لحوادث السيارات) 16,9 مليون دينار، والتكميلي (التأمين الشامل) 70,8 مليون دينار، والتأمين الصحي العام 134,85 مليون دينار.

وثائق التأمين

وشهد مجموع الوثائق الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية في الكويت خلال العام المالي 2026/2025 قفزة بنسبة 31,7٪ بما عدده 618,3 ألف وثيقة تأمين ليصل إلى 2,569 مليون وثيقة، مقارنة بـ 1,95 مليون وثيقة صدرت خلال العام المالي 2025/2024، الأمر الذي يظهر وجود نمو قوي في قاعدة العملاء.

وجاء الارتفاع في عدد وثائق التأمين مدفوعا بزيادة قاعدة عملاء وثائق التأمين ضد الغير (التأمين الإجباري) بنسبة 43٪ بواقع 614,2 ألف وثيقة خلال 2026/2025 لتصل إلى 2,03 ملايين وثيقة، مقارنة بـ 1,41 مليون وثيقة خلال العام المالي 2025/2024.

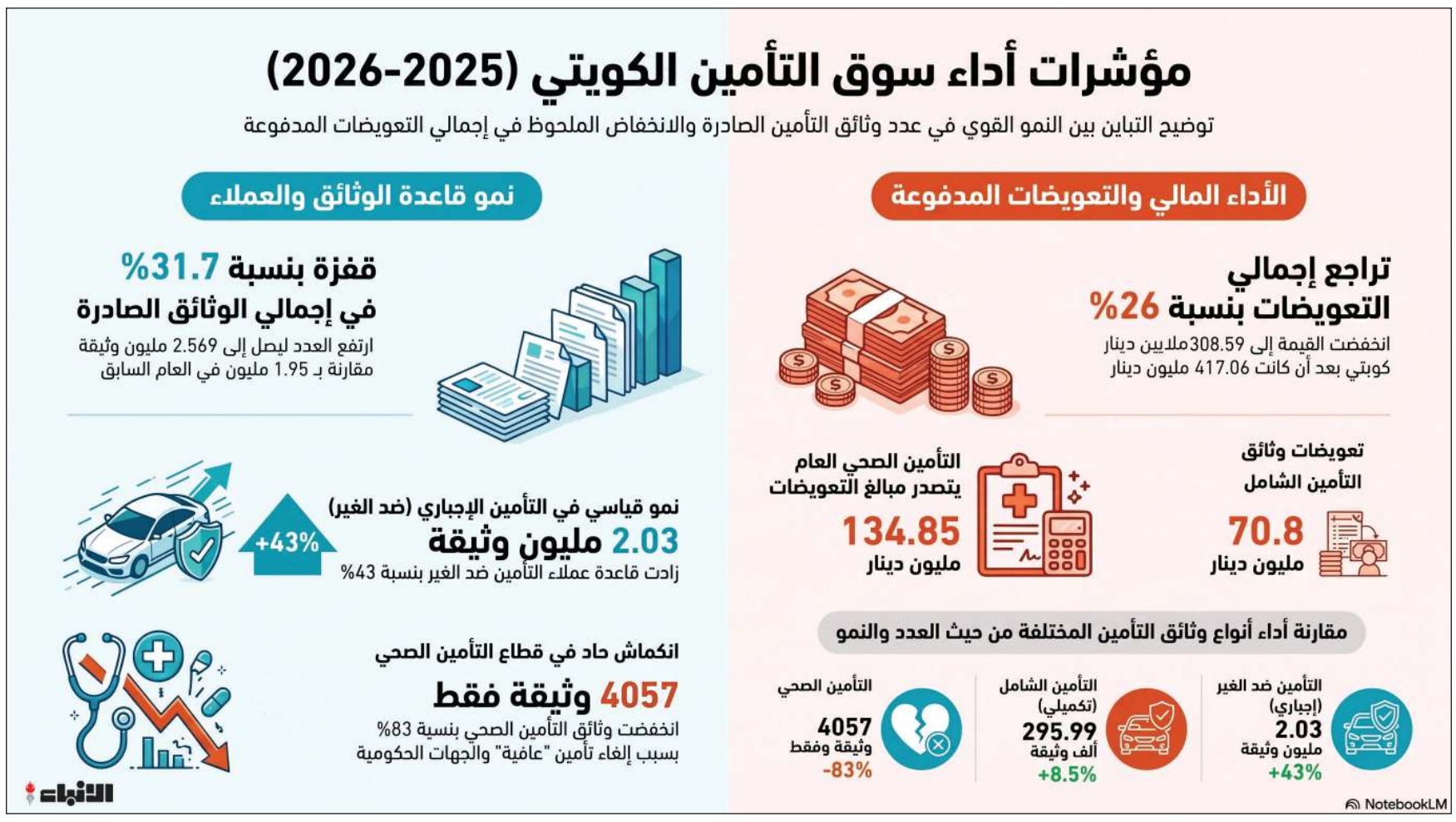

ودعم الارتفاع، زيادة عدد وثائق التأمين الشامل (التكميلي) بنسبة 8,5٪ بواقع 23,198 ألف وثيقة لتصل بنهاية 2026/2025 إلى نحو 295,99 ألف وثيقة، مقارنة بـ 272,79 ألف وثيقة بنهاية 2025/2024.

وجاء في البيانات وجود تراجع كبير بنسبة 83٪ في وثائق التأمين الصحي التي انخفضت بواقع 19,3 ألف وثيقة لتصل إلى 4057 وثيقة في 2026/2025 مقارنة بـ 23,36 ألف وثيقة بنهاية 2025/2024، ويرجع ذلك إلى إلغاء التأمين الصحي للجهات الحكومية وتأمين عافية.

وجاء ضمن البيانات، أن قيمة الاقساط المباشرة للوثائق الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية في الكويت خلال العام المالي 2026/2025 انخفضت بنسبة 11,8٪ بما قيمته 72,99 مليون دينار لتصل إلى 543,18 مليون دينار، مقارنة بـ 616,17 مليون دينار عن 2025/2024.

ويأتي الانخفاض في التدفقات النقدية على الرغم من زيادة المبيعات مدفوعا بالانخفاض في التأمين الصحي العام بسبب إلغاء تأمين عافية والتأمين الصحي للجهات الحكومية، حيث انخفضت تدفقات ذلك النوع من الوثائق بنسبة 40٪ بما قيمته 111,53 مليون دينار ليصل بنهاية 2026/2025 إلى 165,45 مليون دينار مقارنة بـ 276,98 مليون دينار خلال 2025/2024.

وارتفعت قيمة أقساط التأمين ضد الغير (الإجباري) إلى 53,29 مليون دينار في 2026/2025، مقارنة بـ 42,29 مليون دينار في 2025/2024، كما ارتفعت أقساط التأمين الشامل (التكميلي) إلى 101,9 مليون دينار بنهاية 2026/2025 مقارنة بـ 95,84 مليون دينار في 2025/2024.

التعويضات تحت التسوية

انخفضت التعويضات تحت التسوية في سوق التأمين الكويتي بنسبة 22٪ بما قيمته 64,6 مليون دينار لتصل إلى 229,37 مليون دينار بنهاية 2026/2025 مقارنة بـ 294,04 مليون دينار بنهاية 2025/2024.

وتعد التعويضات تحت التسوية هي المطالبات التأمينية التي تم الإبلاغ عنها لشركة التأمين، لكن لم يتم الانتهاء من فحصها أو تحديد قيمتها النهائية أو سدادها بالكامل حتى تاريخ إعداد البيانات المالية.

وتبلغ التعويضات تحت التسوية بنهاية 2026/2025 للتأمين ضد الحريق 64,8 مليون دينار، وللتأمين ضد الغير 28,38 مليون دينار، وللتأمين الشامل 14,18 مليون دينار، وللتأمين الصحي 26,4 مليون دينار.

بلغ مجموع مبالغ التأمين الصادرة من شركات التأمين الوطنية والأجنبية خلال 2026/2025 نحو 199,29 مليون دينار، ويقصد بمبالغ التأمين إجمالي قيمة التغطية التأمينية التي وفرتها شركات التأمين من خلال جميع وثائق التأمين التي أصدرتها خلال فترة معينة، أي أنه يمثل القيمة القصوى التي قد تلتزم شركة التأمين بدفعها إذا وقعت المخاطر المؤمن ضدها، وليس المبالغ التي حصلت عليها الشركة أو دفعتها فعليا.

تفاعل كبير يعكس قدرة البرنامج على تلبية احتياجات الراغبين في بناء منازلهم أو ترميمها

«المنزل من الوطني» يؤكد نجاحه كأحد أبرز حلول التمويل السكني في الكويت

حقق برنامج «المنزل من الوطني» إقبالا واسعا من عملاء بنك الكويت الوطني منذ إطلاقه، ليؤكد نجاحه كأحد أبرز برامج حلول التمويل السكني في السوق المحلي، في ظل ما يقدمه من حلول مرنة وشاملة، وتعاونه مع نخبة من أفضل الشركات المتخصصة في مجالات التصميم والبناء والتأثيث وجميع مستلزمات المنازل.

ويعكس هذا التفاعل الكبير من العملاء قدرة البرنامج على تلبية احتياجات متنوعة وتطلعات متنامية، سواء لمن يخططون لبناء منازلهم الجديدة، أو الراغبين في ترميم أو تجديد منازلهم الحالية أو إعادة تصميمها وتأثيثها، ضمن تجربة متكاملة ومدروسة.

ويعد «المنزل من الوطني» أكبر وأشمل برنامج متخصص في الكويت يقدم حلول تمويل سكني متكاملة لبناء المنازل وترميمها وتجديدها، حيث قام البنك بتصميمه استنادا إلى فهم عميق لاحتياجات العملاء وطبيعة القرارات المرتبطة بالمسكن، والتي تتطلب مرونة مالية، وسهولة في الإجراءات، ودعما عمليا في مختلف مراحل التنفيذ. ولا يقتصر البرنامج على توفير القروض، بل يوفر منظومة متكاملة من الخيارات والخدمات الداعمة التي ترافق العميل منذ مرحلة التخطيط وحتى الإنجاز، ما يعزز من

عبدالرحمن التركيت

قيمة التجربة ويمنحه مزيدا من الثقة والاطمئنان. ويقدم البرنامج قروضا شخصية تصل قيمتها إلى 95 ألف دينار كويتي لتلبية مختلف متطلبات التمويل السكني، سواء للبناء أو الترميم أو تجهيز المنازل، مع باقة من المزايا التنافسية التي ساهمت في زيادة الإقبال عليه، ومنها:

- فترات سداد مرنة تتناسب مع دخل العميل.
- فترة سماح تصل إلى 12 شهرا.
- سرعة إنجاز الإجراءات.
- عروض ومزايا حصرية بالتعاون مع شركاء البرنامج.

ويتميز «المنزل من الوطني» بتعاونه مع أكثر من 60 شريكا استراتيجيا في مجالات التصميم، والإنشاء، والأثاث، ومستلزمات المنازل، ما يوفر للعملاء خيارات متنوعة وخدمات موثوقة تسهل تنفيذ مشاريعهم السكنية بكفاءة وجودة عالية. وفي هذا

السياق، قال نائب رئيس – رئيس القروض العقارية في بنك الكويت الوطني، عبدالرحمن التركيت: يؤكد الإقبال الواسع الذي شهده برنامج «المنزل من الوطني» منذ إطلاقه نجاح رؤيتنا في تقديم حلول تمويل سكني مرنة ومدروسة، مدعومة بشبكة شراكات نوعية تلبي احتياجات عملائنا وتبسط عليهم رحلة بناء أو تطوير منازلهم. وأضاف: نؤمن في بنك الكويت الوطني بأن امتلاك منزل الأحلام هو أكثر من مجرد قرار مالي، فهو محطة مفصلية تعكس أسلوب حياة الفرد وتطلعاته المستقبلية. ومن هذا المنطلق، حرصنا على تصميم برنامج يقدم تجربة متكاملة تبدأ من الفكرة وتنتهي بتحقيق حلم امتلاك بيت العمر. وأكد التركيت أن «الوطني» يهدف إلى أن يكون الشريك الموثوق لعملائه في مختلف مراحل رحلتهم السكنية، من خلال تجربة تجمع بين التمويل والدعم المتكامل للعميل، بما يعكس التزام البنك بتعزيز جودة حياة عملائه وتقديم قيمة حقيقية تتجاوز التمويل التقليدي.

بمزايا حصرية وشراكات إستراتيجية واسعة

«بيت التمويل» يواصل تعزيز تجربة العملاء عبر «KFH Rewards»

يواصل بيت التمويل الكويتي تعزيز ريادته في تقديم الحلول المصرفية المبتكرة من خلال تطوير برنامج مكافآت بيت التمويل الكويتي «KFH Rewards» الذي يوفر تجربة متكاملة للعملاء، حيث يحول الاستخدام اليومي للبطاقات المصرفية إلى فرص حقيقية للاستفادة من مكافآت ذات قيمة مضافة.

ويتيح البرنامج لعملاء بطاقات بيت التمويل الكويتي الائتمانية المؤهلة وبطاقات مسبقة الدفع (حسابي) وبطاقة المكافآت، من كسب نقاط مكافآت تلقائيا عند إجراء عمليات الشراء، سواء داخل الكويت أو خارجها أو عبر التسوق الإلكتروني. ويمكن للعملاء إدارة نقاطهم واستبدالها بكل سهولة من خلال تطبيق «KFH Rewards» على الهواتف الذكية أو عبر الموقع الإلكتروني الرسمي، بما يعكس التوجه نحو تقديم خدمات رقمية مرنة وسهلة الاستخدام.

ويعتمد البرنامج على آلية بسيطة ومحفزة، حيث تبدأ عملية احتساب النقاط من كل عملية شراء بقيمة دينار كويتي واحد، مع إمكانية كسب ما يصل إلى 15 نقطة لكل دينار يتم إنفاقه، الأمر الذي يعزز من قيمة العمليات اليومية ويمنح العملاء فرصة

متزايدة لتجميع النقاط خلال فترات زمنية قصيرة. كما تتم إضافة النقاط خلال مدة لا تتجاوز 48 ساعة من تنفيذ العملية، ما يوفر تجربة سلسة وسريعة.

ويتميز «KFH Rewards» بشبكة واسعة تضم أكثر من 200 شركة وعلامة تجارية محلية وعالمية في قطاعات متعددة تشمل التسوق والسفر والمطاعم والترفيه، ما يمنح العملاء مرونة كبيرة في اختيار طرق الاستفادة من نقاطهم. ويواصل بيت التمويل الكويتي توسيع قاعدة شركائه بشكل مستمر لتوفير المزيد من الخيارات والعروض الحصرية التي تلبي مختلف احتياجات العملاء وتواكب تطلعاتهم.

ويقدم البرنامج مجموعة متنوعة من خيارات الاستبدال، حيث يمكن للعملاء استخدام النقاط في عمليات الشراء المباشر واستخدام النقاط وسيلة دفع عبر خدمة نقاط البيع المقدمة من شركاء البرنامج من عملاء بيت التمويل الكويتي من الشركات، أو استبدال النقاط مقابل حجوزات السفر والفنادق وتأجير السيارات، أو تعبئة الوقود في محطات شركة الأولى للوقود، إضافة إلى إمكانية التبرع للنشاطات الخيرية وتحويل النقاط إلى أعضاء آخرين في البرنامج، كما تتيح بعض الفئات إمكانية تحويل النقاط إلى برامج مكافآت أخرى، بما يعزز من مرونة الاستخدام ويوفر حلولا تناسب أنماط الحياة المختلفة.

وينقسم البرنامج إلى ثلاث فئات رئيسية تشمل الفئة السوداء والفضية والخضراء، حيث يتم تقديم مزايا وعروض حصرية لكل فئة وفقا لنوع البطاقة، بما يضمن تجربة مخصصة لكل شريحة من العملاء، مع منح الفئات الأعلى مزايا إضافية خاصة في مجال السفر وتحويل النقاط.

ويحرص بيت التمويل الكويتي على تقديم عروض ترويجية مستمرة بالتعاون مع شركاء البرنامج، تشمل نقاطا مضاعفة وخصومات حصرية، ما يتيح للعملاء الاستفادة بشكل أكبر من مشترياتهم اليومية وزيادة رصيدهم من النقاط بشكل أسرع. ويأتي ذلك في إطار التزام البنك بتعزيز تجربة العملاء وتقديم مزايا تنافسية ترتقي بمستوى الخدمات المصرفية.